

أكدوا أنه غير مرهق مالياً للدولة وأبرز مميزاته نشط الفوائد المخالفة لتعليمات «المركزي»

اقتصاديون لـ «الأخبار»: صندوق المعسرين خطوة إيجابية.. ولكنه غير عادل



علي البدر



د. محمود بهياني



باسم العتيبي



محمد الهاجري



وليد العصفور



د. فؤاد الحمود



أحمد باقر

التعديلات الجديدة لم تصل إلى الطموح المأمول. وقال الهاجري إن جمعية المحاسبين والمراجعين القانونيين قدمت مجموعة من التعديلات على القانون ولم يتم الأخذ بأي منها لاسيما أن التعديلات المقترحة شملت تقسيم المتعثرين إلى شرائح كل حسب دخل هذه الشريحة. وأضاف الهاجري أن البنوك الكويتية لم تتحمل أي مسؤولية في الصندوق الجديد رغم أن هذه البنوك وضعت في ميزانيتها العامة قروض المتعثرين على بند (قروض معدومة) وقامت بأخذ المخصصات اللازمة لها مما يعني أن هذه البنوك لم تتحمل أي مسؤولية في الصندوق الجديد بل ذهبت مسؤوليته كاملة على موازنة الحكومة. وأوضح الهاجري أنه كان من الأجدى أن تتحمل البنوك المحلية جزءاً من تكاليف الصندوق مما يساعد في تخفيف الحمل على ميزانية الدولة وي طرح المزيد من المرونة بين البنوك والسلطة التشريعية.

باسم العتيبي إن إقرار قانون المتعثرين وإحالته إلى الحكومة يعتبر خطوة إيجابية وصحيحة في تحسين الأوضاع الاقتصادية للمواطنين وتخفيف الأعباء الناتجة عن تبخر أموال هؤلاء المواطنين في البورصة نتيجة الأزمة المالية. وأوضح العتيبي أن صندوق المتعثرين يعتبر الحل الأمثل لمعالجة الحالات المتعثرة، ولمعالجة أوضاع المواطنين المتعثرين في سداد القروض الاستهلاكية والمقسطة المستحقة عليهم لدى البنوك وشركات الاستثمار، مشيراً إلى أن الاقتصاد الكويتي بحاجة إلى العديد من القوانين من مجلس الأمة في دور الانعقاد المقبل.

الهاجري: معظم التعديلات الجديدة دون الطموح

من جانبه قال رئيس جمعية المحاسبين والمراجعين القانونيين الكويتية محمد الهاجري إن القانون لم يصل إلى الصورة المرجوة حيث أن معظم

بين 20 و 25 ألف مواطن، مبيناً أن هذا الأمر سيؤدي إلى سوء الوضع الاقتصادي للكويت.

وعن تأثير إقرار القانون على احتمال زيادة المواطنين الداخلين للصندوق ومدى انعكاسه كذلك على أداء البورصة خلال الفترة المقبلة قال العصفور إن مثل هذه الخطوات متأخرة خاصة أن الأمور الاقتصادية لمعظم الشركات المحلية تزداد سوءاً ولا يوجد بوادر لانفراج الأزمة في الأفق. ودعا العصفور مجلس الأمة والحكومة ضرورة التركيز على القوانين الاقتصادية المهمة التي يتطلبها الاقتصاد الكويتي ليخرج من عنق زجاجة الأزمة المالية العالمية التي لن يظهر لها حل إلا عن طريق تدخل الحكومة بطرق مباشرة أو غير مباشرة.

العتيبي: خطوة تخفف من تبخر أموال المواطنين في البورصة

من جانبه قال رئيس مجلس الإدارة في شركة الصفاة القابضة

محمود فاروق - شريف حمدي - أحمد مغربي - فؤاد كرامي
رحب عدد من الاقتصاديين بإقرار قانون صندوق معالجة أوضاع المواطنين المتعثرين ورفض مشروع قانون إسقاط الفوائد، مشيرين إلى مميزات الصندوق الذي من المتوقع أن يمثل 20 ألف متعثر، الأمر الذي سيخفض تكلفة الدولة حيال معالجة أزمة تعثر المواطنين. وأعربوا عن تفاعلهم تجاه شطب الفوائد غير القانونية والمخالفة لتعليمات بنك الكويت المركزي التي شملها القانون الجديد دون اللجوء إلى العديد من الإجراءات الروتينية المعقدة التي تبطئ تفعيله. وأوضحوا أن المستفيدين من الصندوق سيتمتعون بسداد مديونياتهم للصندوق دون الزامهم بفوائد، الأمر الذي سيعالج أزمته بشكل سريع. من جهة أخرى أكدوا أن القانون سيعيد الثقة بالاقتصاد المحلي وستتفاعل معه البنوك المحلية نظراً لسداد المديونيات وانخفاض نسب المخصصات وذلك للعام المقبل. «الأخبار» رصدت آراء عدد من الاقتصاديين حول تأثير ذلك القانون على الاقتصاد المحلي وكانت ردود أفعالهم على النحو التالي:

باقر: القانون يتوافق مع الشرع والدستور

بداية أكد وزير التجارة والصناعة السابق أحمد باقر أن قانون صندوق معالجة المعسرين يتوافق مع الشرع والدستور نظراً لانخفاض تكلفته على الدولة حيث سيضم ما لا يزيد على 20 ألف متعثر بينما قانون إسقاط شراء الفوائد كان سيضم 317 ألف متعثر.

وبين أن القانون يتميز بعدة فوائد أبرزها شطب الفوائد غير القانونية والمخالفة لتعليمات بنك الكويت المركزي، فضلاً عن أن القانون سيضم المتعثرين الذين تزيد أقساطهم الحكومية على 50٪.

وأشار باقر إلى أن المستفيدين من القانون ستخفف مديونياتهم بشكل مباشر عندما يتم إثبات التعثر دون اللجوء إلى العديد من الإجراءات الروتينية المعقدة، موضحاً أن المستفيدين من الصندوق سيقيمون بالسداد دون الزامهم بفوائد على مديونياتهم تجاه الصندوق، الأمر الذي سيعالج أزمة المتعثرين بشكل سريع.

وتابع باقر قائلاً: إن توجه مجلس الأمة بإقراره يعتبر خطوة جيدة نحو الإصلاح الاقتصادي للكويت خاصة بعد الأزمة المالية التي تعرضت لها وعصفت بالعديد من الشركات الاستثمارية لتؤثر على الوضع المالي للمستثمرين والمواطنين على حد سواء.

وأوضح باقر أنه لن تكون هناك ضغوطات على صندوق المعسرين بعد عدم الموافقة على إسقاط فوائد القروض، مستنداً في قوله إلى الشروط والمعايير التي سيأخذ بها الصندوق الذي سيتبع وزارة المالية حيث ستأخذ بمديونيات دافتر البنوك والشركات حتى تاريخ 31 ديسمبر 2009 على أن يتم تمويل الصندوق من الاحتياطي العام للدولة.

البدر: توجه سليم لجميع فئات المجتمع

أما الخبير الاقتصادي ورئيس مجلس إدارة شركة استراتيجيا للاستثمار السابق علي البدر فأكد أنه توجه سليم ولكفة غير عادل بالنسبة لجميع فئات المجتمع الكويتي، لافتاً إلى أن مشروع قانون إسقاط فوائد القروض كان سيضر وبشكل مبالغ فيه المراكز القانونية والالتزامات التعاقدية على جميع المستويات الاقتصادية. وأوضح أن القانون الجديد سيؤثر إيجاباً على الوضع الاقتصادي بشكل عام وسيوفر أجواء من الثقة في الأداء الاقتصادي وهو ما يعني إلحاق منفعة كبير بالصناعة المصرفية بشكلها التقليدي والإسلامي نظراً لسداد المديونيات. وبين أن على المتهورين تحل تداعيات أخطائهم من وراء الإسراف في الاقتراض بحق ودون حق، لافتاً إلى أن دخول هؤلاء السجن هو عقاب طبيعي لإخلافهم بالعقود التي أبرموها مع الشركات والبنوك المقرضة. وبين أن الأساليب الأخيرة التي أقرها البنك المركزي في التشدد تجاه الإجراءات الخاصة بالأقراض جعلت الأفراد يتجهون إلى السوق السوداء للأقراض والتي تعمل بعيداً عن قواعد البنك المركزي وإجراءاته فيما يتعلق بموضوع الرقابة على الائتمان وقيوده. وقال إن مشروع قانون صندوق معالجة المتعثرين سيحلل السياسة النقدية في الدولة وسيخلق تأثيرات إيجابية على البنوك في العام المقبل، مبيناً أن القانون سيؤثر وبشدة على تطور الصناعة المصرفية بشكل عام في الكويت والتي تعاني أصلاً من بعض المشكلات الداخلية.

الحمود: آلية التطبيق يجب أن تكون وفق دراسة مستفيضة

من جهته دعا رئيس مجموعة رسن القابضة د. فؤاد الحمود إلى ضرورة تسهيل شروط وإجراءات دخول المتعثرين تحت مظلة الصندوق، بحيث تتحقق الاستفادة لأكثر شريحة ممكنة من المواطنين، لافتاً إلى أن ذلك يجب أن يكون وفق ضوابط بحيث لا يستفيد من الصندوق من لديهم القدرة على الوفاء بالتزاماتهم ويزاحمون غير القادرين. وأوضح الحمود أن الضوابط التي بموجبها يستفيد المتعثر يجب أن تتضمن تعريفاً محدداً للمتعرثر وكذلك نوعية المديونية، مشيراً إلى أن الضوابط يجب دراستها بعناية للحفاظ على المال العام من ناحية وتحقيق الهدف من الصندوق من جهة أخرى.

وأفاد بأن آلية التطبيق وشروط الانضمام يجب أن تكون وفق دراسة مستفيضة لتحقيق الاستفادة المثلى من القانون، لافتاً إلى أن أبرز إيجابياته إلى جانب مساعدة المتعثرين على سداد التزاماتهم، إسقاط أو التنازل عن الدعاوى القضائية من قبل الجهات الدائنة بمجرد إبرام عقد التسوية مع المتعثرين.

بهياني: تحديد رأسمال الصندوق بعد تحديد أعداد المسفيدين

من جانبه، قال رئيس قسم التمويل السابق بجامعة الكويت د. محمد بهياني أنه يجب أن يكون هناك ضوابط محددة لتعريف من هم المتعثرين عن سداد التزاماتهم بحيث لا يحاول من لديهم القدرة على السداد الاستفادة من الصندوق، لافتاً إلى أن أهم هذه الضوابط أن يتم إسقاط حق المستفيد من الاقتراض من أي جهة تمويلية وذلك لمدة معينة، كما أنه يجب أن يتعهد المتقدم للاستفادة من الصندوق بأنه لا يملك أي أصول من أي نوع خارج الكويت، لأنه من السهولة تحديد ممتلكاته داخل الكويت على أن تكون هناك عقوبات مغلظة على من يخون لديه القدرة على السداد وحاول الاستفادة من الصندوق. وأشار بهياني إلى أن تحديد رأسمال الصندوق يجب أن يأتي بعد تحديد أعداد المستفيدين أولاً من الصندوق وكذلك حجم الالتزامات التي عليهم، بحيث يكون هناك توافق بين رأسمال الصندوق وحجم الالتزامات.

العصفور: خطوة متأخرة لتصحيح الأوضاع الاقتصادية

وقال رئيس مجلس الإدارة في شركة مجموعة الصفاة القابضة وليد العصفور إن إحالة مجلس الأمة أمس على الحكومة مشروع قانون إنشاء صندوق معالجة أوضاع المواطنين المتعثرين عن سداد القروض الاستهلاكية والمقسطة تجاه البنوك وشركات الاستثمار يعتبر خطوة متأخرة كالعادة من مجلس الأمة والحكومة لتصحيح الأوضاع الاقتصادية سواء للمواطنين أو لاقتصاد الدولة ككل. وأوضح العصفور أن الصندوق لن يزيد العبء على الميزانية العامة للدولة كما يعتقد البعض خاصة أن أعداد المتعثرين تتراوح ما

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ انصِبْ الْمِزْنَ بِالْإِحْسَانِ وَانصِبْ الْمِزْنَ بِالْإِحْسَانِ
صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

مشاركة عزاء

يتقدم

بنك برقان

بخالص العزاء والمواساة

للسيد / محمد عبد الرحمن البشر

نائب رئيس مجلس إدارة بنك برقان

لوفاة المغفور لها بإذن الله تعالى

والدته

سائلين الله العلي القدير أن يتغمد الفقيدة بواسع رحمته ويسكنها فسيح جناته ويلهم أهلها وذويها الصبر والسلوان

إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ